



Distr.  
GENERAL

A/37/296

30 June 1982

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون  
البند ١٢ من القائمة الأولية \*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد النقل والمواسلات في افريقيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢ - ١	أولا - مقدمة .....
٤	١٩ - ٣	ثانيا - أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا منذ تموز/يوليه ١٩٨١
٤	٨ - ٤	ألف - الأنشطة والمهام العامة .....
٨	١٠ - ٩	باء - الأنشطة المحددة .....
١١	١٤ - ١١	جيم - التقدم المحرز في برنامج العقد .....
١٢	١٩ - ١٥	دال - الخلاصة .....
١٣	٥٥ - ٢٠	ثالثا - الاجتماعات التقنية الاستشارية .....
١٣	٢٥ - ٢٠	مقدمة .....
١٤	٣٠ - ٢٦	ألف - أوغادوغو (٢٠-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)

.A/37/50/Rev.1

\*

المحتويات ( تابع )

<u>الصفحة</u>	<u>النقرات</u>	
١٥	٤٠ - ٣١	باء - ياوندى ( ١٥-١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ ) . . . . .
١٧	٤٨ - ٤١	جيم - أبيدجان ( ٣-٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ) . . . . .
٢٠	٥٥ - ٤٩	دال - الخلاصة والاستنتاجات : الأعمال القادمة . . .
٢٢	٦٨ - ٥٦	رابعا - الشبكة الاقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصناعية . . .
٢٢	٥٨ - ٥٦	مقدمة . . . . .
٢٢	٦٤ - ٥٩	ألف - الوضع الحالي . . . . .
٢٥	٦٨ - ٦٥	باء - أنشطة المتابعة . . . . .

المرفقات

- الأول - نص القرار ٤٣٥ ( د - ١٧ ) الصادر عن المؤتمر الوزارى  
للجنة الاقتصادية لافريقيا
- الثاني - مشروع ميزانية تنفيذ الاجتماع التقني الاستشارى الخامس
- الثالث - نص القرار ٤٣٦ ( د - ١٧ ) الصادر عن المؤتمر الوزارى  
للجنة الاقتصادية لافريقيا

## أولا - مقدمة

١- استعرض تقرير الأمين العام ( A/36/342 ) ، المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ، الأنشطة المضطلع بها والتدابير المتخذة منذ عام ١٩٧٨ لتعزيز وتنفيذ برنامج المرحلة الأولى ( ١٩٨٠-١٩٨٣ ) من عقد النقل والمواصلات في افريقيا . وتناول التقرير التقدم الذي أحرزه البرنامج من الناحية المالية (١) وفي مجال تنفيذ القرارات ECA/UNTACDA/Res.81/12 الى 22 التي اتخذها مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط في افريقيا في اجتماعه الثاني ، المنعقد في أديس أبابا من ١٦ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٨١ ، وهي القرارات التي شكلت ، منذ اتخاذها ، المبادئ الارشادية للجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال توجيه العقد وتنشيطه .

٢- وقد تضمنت الوثيقة IEC/TRANSCOM/ESU/R/81/Add.1 سردا لنتائج الاجتماع التقني الاستشاري المعقود في لومي من ٨ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨١ . ويتضمن هذا التقرير ما يلي :

( أ ) أولا ، عرض لأهم التطورات الحاصلة منذ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وللأنشطة الستة اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وللمقررات والنتائج ذات الصلة ؛

( ب ) ثانيا ، تقرير عن الاجتماعات التقنية الاستشارية الثلاثة المعقودة عملا بقرار المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ٤٢٢ ( د-١٦ ) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٦٧ وقرار الجمعية العامة ٣٦/١٧٧ ؛

( ج ) ثالثا ، مذكرة عن مشروع الشبكة الاقليمية الموحدة للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية ؛

( د ) مرفقات تتضمن :

١' القرار ٤٣٥ ( د-١٧ ) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعه الثامن ، المعقود بطرابلس من ٢٧ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ؛

٢' مشروع ميزانية لعقد اجتماع تقني استشاري خاص في عام ١٩٨٣ ؛

٣' القرار ٤٣٦ ( د-١٧ ) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعه الثامن المعقود بطرابلس من ٢٧ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

---

(١) ١٤٥ مشروعا قيد التنفيذ في نهاية عام ١٩٨٠ ، تمثل من حيث التمويل المتحقق والمحتمل ٣٢٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك بعد ادماج جميع المصادر (الخارجية والمحلية) .

## ثانياً - أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا

منذ تموز/يوليه (١٩٨١)

٣- تألفت الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا منذ تموز/يوليه (١٩٨١) ، في إطار العقد ووسائل تعزيزه ، من أنشطة عامة ومحددة . وقد أسفرت عن تقدم ملموس في تنفيذ برنامج المرحلة الأولى من العقد (١٩٨٠-١٩٨٣) من الناحية المالية وكذلك في مجالات أخرى ، كما أسفرت عن دروس يمكن استخلاصها لتوجيه الجهود المقبلة .

## ألف - الأنشطة والمهام العامة

٤- كان من بين الانجازات الأساسية التي حققتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا منذ تموز/يوليه (١٩٨١) ، اعداد وعقد ثلاثة اجتماعات تقنية استشارية أوصى بها القرار ٤٢٢ (د-١٦) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري في نيسان/ابريل (١٩٨١) والذي أيده وشجعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة .

٥- وقد انعقدت هذه الاجتماعات :

(أ) في أوغادوغو في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ بشأن السكك الحديدية في سائر أرجاء القارة ؛

(ب) في ياوندي ، في الفترة من ١٥ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ ( وكان من المقرر أصلاً عقده في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ) بشأن الطرق البرية والممرات الطائية الداخلية لعشرة من بلدان وسط افريقيا ؛

(ج) وفي أبيدجان ، في الفترة من ٣ الى ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ، بشأن برنامج للنقل والموانئ للبلدان الخمسة والعشرين الأعضاء في المؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا المعـسني بالنقل البحري .

٦- ويتناول الفرع الثالث من هذا التقرير نتائج الاجتماعات التقنية الاستشارية التي تم عقد ها والأفكار التي يمكن استخراجها منها . وكانت المساعدة المالية التي قدمتها الجمعية العامة بمبلغ ٣٥٩ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة هي وحدها التي أتاحت تنظيم هذه الاجتماعات ، الأمر الذي انطوى على قدر كبير من العمل في اعداد البرامج وحفز المتبرعين المحتملين وسفارات البلدان المتبرعة في اثيوبيا .

٧- ويجدر ملاحظة أن بعثات تشجيع التبرع الموفدة الى البلدان المتبرعة ووكالات التمويل في كل من أيار/مايو (١٩٨١) وأيار/مايو (١٩٨٢) ( وقد أوفدت البعثات الاخيرة الى اجتماع أبيدجان على وجه التحديد ) قد رأسها وزراء من بلدان افريقية ، وذلك لاعطائها الدعم السياسي اللازم .

٨ — وبالإضافة إلى المتابعة الدقيقة التي يتطلبها تنظيم مثل تلك الاجتماعات ، فقد ترتب عليها ما يلي :

( أ ) مواصلة جمع المعلومات عن التقدم المحرز في برنامج المرحلة الأولى استنادا إلى الردود على الاستبيانات المرسلة إلى جميع البلدان الأفريقية ، والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية فضلا عن قرابة ٤٠ من المتبرعين . أما المعلومات المجمعة ، والمنبثقة غالبا عن البحوث التي تعين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بها ، فتعالج حاليا بالحاسبة الالكترونية على النحو الموصى به لدى اتخان قرار في عام ١٩٨٠ بإنشاء آلية للمعلومات تمكن من المتابعة المالية للعقد ( ٢ ) ؛

( ب ) استكمال برنامج المرحلة الأولى الذي بلغ عدد مشاريعه في البداية قرابة ٩٤٠ مشروعا ( مقابل ٧٧١ مشروعا في البرنامج الأصلي ) يقدر مجموع تكاليفها بمبلغ ١٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة ( مقابل ٩ بلايين من الدولارات تقريبا في البرنامج الأصلي ) . ولا تزال عملية استكمال البرنامج جارية وستنتهي في آب/أغسطس ١٩٨٢ ، لأن عددا كبيرا من البلدان لم توف بالأجل ( ٣١ أيار/مايو ١٩٨١ ) المحدد لارسال مقترحاتها بشأن عملية الاستكمال ( ٣ ) إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالرغم من أن وضع برنامج المرحلة الثانية لا بد أن يكون له تأثيره على عملية استكمال برنامج المرحلة الأولى .

( ج ) ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، الاضطلاع بأنشطة لاعداد برنامج المرحلة الثانية ( ١٩٨٤-١٩٨٨ ) من العقد الذي يشمل :

١٢ ' أولا ، تلقي القوائم المؤقتة للمشاركة التي ترغب الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تنفيذها ابتداء من سنة ١٩٨٤ ؛

٢٢ ' ثم تصنيف هذه المشاريع وتحليلها والنظر فيها ، في شباط/فبراير ١٩٨٢ بحسب القطاعات ، من قبل الأفرقة العاملة المشكلة بمشاركة أكبر عدد ممكن من خبراء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الأفريقية ؛

٣١ ' والقيام ، داخل هذه الأفرقة ، بتحديد عدد الخبراء الاستشاريين اللازمين للاضطلاع ببعثات تحديد ووضع المشاريع في البلدان المعنية ، على أن يعقب ذلك ، ابتداء من آذار/مارس ١٩٨٢ ، توظيف هؤلاء الخبراء الاستشاريين وتعبئتهم . وتجدر ملاحظة أنه نظرا للمساهمة المحدودة ( ٦٠٠.٠٠٠ دولار

( ٢ ) إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معظم المراسلين لم يتعودوا بعد على استخدام هذه الآلية ، بالرغم من جميع الاحتياطات التي أخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن الندوات الموجهة في المؤتمرات الوزارية المنعقدة مؤخرا ، مما يجعل مهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال صعبة بصفة خاصة ، ان لم تكن محفوفة بعدم اليقين .

( ٣ ) حدث الشيء نفسه بالنسبة إلى آلية المعلومات فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع .

في عام ١٩٨٢ ( المقدمه من برنامج الامم المتحدة الانمائي للجنة الاقتصادية لافريقيا في اطار عملية اعداد برنامج المرحلة الثانية ، فان اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد اضطرت الى أن تلتصق من وكاليتين متخصصتين - هما المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ومنظمة الطيران المدني الدولية - ومن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الوحدة الافريقية توفير خدمات الخبراء دون مقابل . وسيكون على اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تتكفل بتكاليف السفر والبعثات التي يتكبدها هؤلاء الخبراء (٤) . ويجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن بيان الآثار الادارية والمالية الذي قدمه الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين (A/C.2/36/L.42) قد تضمن الرأى القائل بأن التكاليف من هذا النوع ، التي لها علاقة مباشرة بأشطة التعاون التقني ، ينبغي أن تغطى من الموارد الخارجية عن الميزانية ( الفقرة ٨ ) ، على أن اللجنة الخاصة قد بينت في مقرر متصل بالموضوع ، في الدورة نفسها ، أن اعداد البرنامج للمرحلة الثانية من العقد قد يتطلب موارد اضافية يمكن أن يؤذن للأمين العام بتكديدها ويتقدم تقرير الى الجمعية في سياق تقرير الأداة عن الميزانية البرنامجية ( أنظر A/36/714 ، الفقرة ٦ ) . وتقدر هذه التكاليف بمبلغ ٦٩٠ . ٠٠٠ دولار منها مبلغ ١٧٦ . ٠٠٠ دولار مطلوب توفيره قبل نهاية عام ١٩٨٢ ؛

‘٤’

وأخيرا ارسال خبراء استشاريين الى مختلف البلدان التي بدأوا فيها اجراء البحوث التي ستستمر الى أواخر حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، وذلك بناء على طلب تلك البلدان . وعلا بالتوصيات التي قدمها مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط في افريقيا في اجتماعه الثاني ، فانه ينبغي على الدوائر التقنية المختصة في البلدان المعنية أن تعد الوثائق اللازمة ، حيث أن مهمة الخبراء الاستشاريين تقتصر على مساعدة تلك الدوائر في صياغة وتقديم مشاريعها . على أن هذا لا يعني أنها لا تستطيع اجراء مشاورات حول العمليات المشيئة مع المبادئ الارشادية والأوليات والحالات الطارئة التي حددها برنامج عمل

(٤) تجدر الاشارة الى أن تكلفة الأنشطة التحضيرية لبرنامج عمل المرحلة الأولى

في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد بلغت ١٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة مولها جميعا برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

لاغوس (٥) ، ومن المقرر أن تجتمع الأفرقة العاملة من جديد في أواخر آب / أغسطس ١٩٨٢ لاستعراض المشاريع التي جمعتها وأعطائها شكلها النهائي الخبراء الاستشاريون ولوضع المشروع الأول لبرنامج المرحلة الثانية من أجل تقديمه إلى الاجتماع السادس للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد المقرر عقده بداكار في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ؛

(د) الاجتماع الخامس للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد ، الذي عقد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بجنيف . والذي تم فيه البت في الاجراء والجدول الواجب اتباعها في اعداد برنامج عمل المرحلة الثانية . وقد تم أيضا في تلك المناسبة استعراض الاعمال التحضيرية التي قام بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية لتنظيم السنة العالمية للمواصلات (١٩٨٣) ؛

(هـ) التفاوض مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن برنامج قيمته ٥٩ مليون دولار لتمويل مشاريع دون اقليمية واقليمية للعقد ، في اطار الدورة الثالثة للبرنامج ، تنفذها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٦ ، بمفردها وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة والتابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية (٦) .

---

(٥) تشمل مهمة الخبراء كذلك أن يدرسوا مع الدول مدى تقدم مشاريع البرنامج المرحلة الأولى ، وقائمة المشاريع التي تتعين تنفيذها خلال المرحلة الثانية ، ثم القيام ، على ضوء تلك الدراسة ، بوضع برنامج واقعي للمرحلة الثانية .

(٦) قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بموجب برنامجا مجه الاقليمي لنقل والمواصلات في افريقيا ، برصد مبلغ ٤٠ مليون دولار للفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ ، منها ٣٢ مليون دولار للمشاريع المحددة في العقد .

## باء - الأنشطة المحددة

٩ - منذ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، أضيفت الى جميع هذه الأنشطة والمهام العامة ، التي تتم القيام بها لفائدة العقد ولتعزيز مشاريعه ، الأنشطة الرئيسية التالية للجنة الاقتصادية لافريقيا :

( أ ) عملا على تنفيذ القرار ECA/UNTACDA/Res.81/17 ، اشتركت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بنشاط في الاجتماع السادس لمؤتمر وزراء الاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٨١ ، ثم اشتركت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بلاغوس في اجتماع خاص للتنسيق مع الاتحاد الافريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية . وفي الوقت نفسه ، أعدت دراسة جدوى تمهيدية بصدور تكنولوجيا للاتصالات السلوكية واللاسلكية تكون حديثة وتتلاءم مع التنمية الريفية المتكاملة ، تقوم على أساس شبكة اقليمية للاتصالات بواسطة التتابع الاصطناعية . وقد اشترك في القيام بهذه الدراسة الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومولت من جمهورية المانيا الاتحادية وأرسلت الدراسة الى اجتماع اقليمي من أجل استعراضها بهدف محاولة التوصل الى توافق في الآراء بين جميع البلدان حول الموقف الواجب اتخاذه ازاء النتائج المنبثقة عن الدراسة وتجدد أيضا ملاحظة أن الدراسة المذكورة تتماشى مع التوصيات الواردة في القرار ECA/UNTACDA/Res.81/21 المتعلق بالاتصالات السلوكية واللاسلكية الريفية ( ٧ ) ؛

( ب ) بدأت المشاورات بين منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية والاتحاد الافريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتنظيم حلقة دراسية اقليمية عن حاجات التعاون المتعدد البلدان وآثاره بهدف انشاء صناعة افريقية لمعدات الاتصالات ، على النحو الموصى به في القرار ECA/UNTACDA/Res.81/22 ؛

( ج ) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، تولى مجلس ادارة سلطة طريق القاهرة - فابرون العابر لشرق افريقيا مهام منصبه رسميا ، وتعيين الهيئة التنفيذية للسلطة وتحديد برنامج عملها ؛

( د ) تقدم المساعدة الى سلطة طريق لاغوس - مومباسا العابر لافريقيا في التفاوض حول تمويل تنفيذ برنامجها ، مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ( مليون دولار في اطار الدورة الثالثة للبرنامج الانمائي لخدمات الخبراء الاستشاريين ، والمساعدة التقنية ، والمعدات ) ومع

( ٧ ) انظر الفرع الرابع من هذا التقرير ، الذي يتناول هذه العملية الهامة .



مجموعة العمل المتضامراً لفرض التنمية في افريقيا (الممول الرئيسي : بلجيكا) . وعن طريق هذه المساعدة . قدمت بلجيكا تمويلاً مبدئياً ( ١٠ ملايين من الدولارات ) ؛

( هـ ) في تشرين الاول / اكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ، أوفدت بعثة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية الى البلدان الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، وقد تمثل هدف البعثة ، على وجه الخصوص ، في التعرف على الاجراءات التي يمكن التفكير في اتخاذها في ميدان النقل البحري ، قبل الانشاء (المستصوب) لشركة متعددة الجنسيات للنقل البحري ؛

( و ) جرت مشاورات من أجل تمويل دراسة لجدوى اقامة خطوط حديدية بين بوروندي ورواندا أسفرت في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ عن اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وايطاليا والنمسا ؛

( ز ) أجريت دراسة تمهيدية تتعلق بربط فولتا العليا ومالي والنيجر بشبكة السكك الحديدية لتوفو ، وينبغي لهذه الدراسة أن تؤدي الى دراسة جدوى للمشروع الذي تقدر تكلفته الآن بأكثر من مليونين من الدولارات . وأجريت دراسة أولية أعدتها شركة " أوفرمات " OFERMAT (فرنسا) بمنحة قدمتها هولندا الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا وقدرها ٣٠٠٠٠ دولار . ونظراً في الدراسة ، بالتشاور مع خبراء من البلدان المعنية الأخرى ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ في لومي ، وتتولى اللجنة الاقتصادية لافريقيا حالياً وضع الصورة النهائية لتلك الدراسة ؛

( ح ) وفيما يتعلق بدراسات الجدوى لانشاء شركات متعددة الجنسيات للنقل البحري ، وضعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا الصلاحيات اللازمة لاجراء دراسة أبدى صندوق التنمية الاوروبي استعداد له لتمويلها بغية انشاء شركة متعددة الجنسيات للنقل البحري تضم ١٢ بلداً جزرياً من شرق افريقيا والمحيط الهندي . وقد قدمت بشأن تلك الصلاحيات ، التي أبلغت بها البلدان الاثنا عشر المعنية في تموز / يوليه ١٩٨٠ لابداء موافقتها ، ستة ردود ايجابية (اثيوبيا ، واوغندا ، وجزر القمر ، وتنزانيا ، وكينيا ، ومدغشقر) مما مكن اللجنة الاقتصادية لافريقيا من تقديم طلب لتمويل الدراسة الى صندوق التنمية الاوروبي في نيسان / ابريل ١٩٨٢ ؛

( ط ) أجرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مفاوضات ناجحة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للحصول على مساعدة تبلغ ٥٠٠٠٠ دولار في مجال تنسيق القوانين البحرية لبلدان القارة ؛

( ي ) أجرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بحثاً ، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ( ٢٠٠٠٠ دولار ) ، لتعديد نوع السفن التي تصلح للملاحة في أنهار زامبيزي وكافوي وكابومبو ولوانغوا . وتقدر التكلفة الاجمالية لهذه العملية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار ؛

(ك) اجراء دراسة للتنظيم المتكامل للنقل في بلدان البحيرات الكبرى تشمل الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى وبمركز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات بجيسيسيني . وقد بينت المرحلة التمهيديّة من هذه الدراسة ، التي تكلفت حوالي ٢٥٠٠٠ دولار ومولت من منحة قدرها ٧٣٠٠٠ دولار قدمتها هولندا الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مدى فائدة توفير مساعدة تقنية قدرها ١٨ رجل / شهر للاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، بالنظر الى تواضع الموارد المالية المتاحة ، في ادخال بعض التحسينات السريعة على مشاكل النقل التي تواجه المناطق غير الساحلية في المنطقة الفرعية المعنية ( بوروندي ، رواندا ، شرق زائير ) . وتتفاوض اللجنة الاقتصادية لافريقيا مع هولندا بشأن تعبئة الأموال اللازمة ( ١٥٠٠٠٠ دولار ) ؛

(ل) قدم معهد النقل الجوي مساعدة تقنية ، تفاوضت بشأنها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الى المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس وللاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، وذلك بتمويل فرنسي ( ٨٠٠٠٠ دولار ، كدفعة أولى ) ويجرى الآن القيام بهذه العملية ؛

(م) أعدت اللجنة ، بالاشتراك مع المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، وثيقة المشروع المتعلق بانشاء مركز دون اقليمي لتدريب موظفي الموانئ بكينيا ، الذي تبلغ تكاليفه ٣ ملايين من الدولارات . وقد ارسلت هذه الوثيقة الى جميع سلطات الموانئ بافريقيا الشرقية والجنوب الافريقي لكي يُنظر فيها في الاجتماع السنوي لمركز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات في لوساكا ؛

(ن) قدمت المساعدة لبعض البلدان ( مثل بنن ) في اعداد مخططاتها الانمائية القومية في مجال النقل والمواصلات ؛

(س) مواصلة العمل بصدد الشبكة الافريقية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، منها ٢٢٠٠٠ كيلومتر (٨) من التوصيلات كانت قيد التنفيذ قبل بدء العقد ( ١٦٠٠٠ كيلومتر في مرحلة التشغيل في عام ١٩٧٨ و ٦٠٠٠ كيلومتر أخرى ستدخل مرحلة التشغيل في أواخر عام ١٩٨٢ ) . وللاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا برنامج له أولوية يتمثل في انشاء ١٥٠٠ كيلومتر من الاتصالات السلكية تم الحصول على التمويل اللازم لها ؛ بينما شرعت غينيا في تشييد ١٠٥٠ كيلومتر من الوصلات فوق أراضيها . وشرع مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، من ناحيته ، في برنامج ، تم تأمين كل التمويل اللازم له تقريبا ، لتشييد ٤٠٠٠ كيلومتر من الاتصالات السلكية ( خاصة في موزامبيق ) ، وثلاث محطات هاتفية دولية وأربع محطات أرضية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية .

١٠- ان كل الأنشطة المذكورة وكل المشاريع المنفذة لها ، أساسا ، طابع اقليمي ودون اقليمي ، ويقتضي انجازها توافق الآراء بين البلدان ، الا اذا كان يمكنها الاعتماد على دعم المنظمات الحكومية الدولية القائمة . ويبدو أن هذه ينبغي أن تكون مهمة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وليس تشجيع " المشاريع القومية " .

(٨) منها ٣٠٠٠ كيلومتر لداكار/كوتونو ، و ٦٠٠٠ كيلومتر لأباجا / لوساكا .

### جيم - التقدم المحرز في برنامج العقد

١١ - يتعلق البرنامج الأولي للمرحلة الأولى من العقد (١٩٨٠-١٩٨٣) بانجاز ٧٧١ مشروعا (منها ٢٢١ دراسة معددة) تبلغ جملة تكاليفها قرابة ٩ بلايين من الدولارات (بأسعار ١٩٧٩-١٩٨٠) التي لا شك أنها تمثل ، بالاسعار الحالية أكثر من ١٠ بلايين من الدولارات . وأفضل سبل لتقدير التقدم المحرز في البرنامج هو النظر الى الأرقام التي تبين ، على سبيل المثال ، عدد المشاريع الجارية أو المنجزة وكذلك التمويل المتحصل عليه من موارد مالية خارجية وبفضل المساهمات المحلية للبلدان الافريقية .

١٢ - الا أنه يتعين اطلاع اللجنة الاقتصادية لافريقيا على المعلومات في هذه الميادين ، وذلك في اطار آلية المعلومات المنشأة فعلا . وقد نذكر بالفعل مدى تباطؤ البلدان الافريقية ومختلف الوكالات والمنظمات والمتبرعين في الرد على الاستبيانات التي أرسلت لهم .

١٣ - وان البحوث التي اضطرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى القيام بها في هذه الظروف ، والمعلومات والاحتمالات المتعلقة بالتمويل والتي انبثقت عن الاجتماعات (لا سيما الاجتماعات التقنية الاستشارية) والمعلومات المجمعَة أثناء عملية استكمال برنامج المرحلة الأولى ، تبين ، أولا ، أن هذا البرنامج سيتضمن في النهاية ، بعد استكماله حول ٩٤ مشروعا تبلغ جملة تكاليفها حوالي ١٢ بليون دولار ، وتبين ، ثانيا ، أن هناك ٣٦ مشروعا يجرى تنفيذها أو انجزت ، أو تم الحصول على تمويل لها أو توجد بشأنها فرص جديدة للتمويل أو التزامات قاطعة .

١٤ - وبين هذه المشاريع ، يمكن ملاحظة ما يلي :

( أ ) ان قطاعي الطرق البريه والسكك الحديدية قد اجتذبا القسط الأعظم من التمويل ؛  
( ب ) ان عددا كبيرا نسبيا من مشاريع النقل الجوي قد حصلت على التمويل اللازم لكن تكاليفها منخفضة نسبيا ، حيث انها تتعلق أساسا بالزمالات والمساعدة التقنية والتدريب ؛

( ج ) ان ٣٨ في المائة تقريبا من مشاريع برنامج المرحلة الأولى المستكمل ( أو ٧٥ في المائة من مشاريع البرنامج الاصيلي قد اجتذبت التمويل اللازم ، الذي يتمثل في موارد تمت تعبئتها أو متوقعة تبلغ قيمتها ٤٥ في المائة من التقدير الاجمالي للبرنامج المستكمل ( أو ٦٠ في المائة من البرنامج الاصيلي ) ؛

( د ) ان البلدان الافريقية بذلت جهودا مثيرة للاعجاب ( ٦٥ في المائة من التمويل المعلن ) ، مما يشهد بأنها تولي اهتماما كبيرا لمشاكل النقل والمواصلات .

## دال - الخلاصة

١٥ - على الرغم من أن البلدان الإفريقية تسهم في تنفيذ برنامج العقد ، من الناحية المالية ، مساهمة تفوق بكثير المصادر الخارجية للتمويل ، وعلى الرغم من أن المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية لم تجتذب حتى الآن إلا القليل من المساعدات المالية الخارجية ، باستثناء المساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإنه لا يبدو أن الاجتماعات التقنية الاستشارية تشكل الوسيلة الوحيدة للحصول على التمويل الخارجي . ذلك أن هناك نهجا آخر يتمثل في قيام اللجنة الاقتصادية الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الإفريقية بمساعدة البلدان ، بعد التشاور مع مختلف المتبرعين المحتملين حول مشاريع محددة ، في صياغة وتقديم طلباتها ، بل ومساعدتها في المفاوضات اللاحقة لتعبئة الموارد اللازمة .

١٦ - وعلى أنه إذا أُريد لهذا النهج أن يكون فعالا ، فلا بد أن يقتصر على تشجيع المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية ، وفي حالات استثنائية ، على مشاريع قومية ذات أثر دون إقليمي . ذلك أن هذا النهج ينطوي على مهام وأنشطة متنوعة تستغرق وقتا ولا تتطلب فقط إشرافا دقيقا بل وتوافر الموظفين المؤهلين والتمويل المناسب لضمان حركتها .

١٧ - وقد سلكت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا فعلا هذا السبيل ، باحثة مع بعض البلدان المتبرعة ، التي توفر المساعدة التقنية الثنائية ، إمكانية أن توفر للجنة الاقتصادية لإفريقيا ، دون مقابل ، موظفين مؤهلين لا كمال الموظفين الذين يمكن توظيفهم بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٩) .

١٨ - فالموارد التي يخصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار دورته الثالثة ( ٣٥ مليون دولار لفترة خمس سنوات ) لتعزيز أنشطة العقد لا تكفي لدعم وحدة التنسيق ، حتى بعدد محدود نسبيا ، من الموظفين . وهذه الوحدة ، التي تعمل داخل شعبة النقل والمواصلات والسياحة ، باللجنة الاقتصادية لإفريقيا وتتعاون معها تعاونا وثيقا ، عاجزة في الوقت الحاضر عن مواجهاة جميع المهام المذكورة في هذا التقرير ، بدون دعم إداري من الشعبة . ومن هنا ، فبدون تعزيز عدد الموظفين (البدايي ) في الوحدة ، لا يمكن أن يتوقع منها أن تساعد البلدان بصورة أكبر على النحو المبين أعلاه ، وأن تقوم ببعثات منتظمة إلى المتبرعين المحتملين من أجل تقديم طلبات للتمويل ، وأن تجمع معلومات عن التقدم المحرز في المشاريع ، وذلك بزيارة قرابة ٥٠ بلدا في القارة ومقار حوالي ٣٠ وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الحكومية الدولية .

١٩ - لذلك يجب الموازنة بين الموارد والأهداف .

(٩) خبيران في السكك الحديدية من فرنسا ، هما الآن في موقع العمل ؛ وخبيران في الاتصالات السلكية واللاسلكية من جمهورية ألمانيا الاتحادية يتوقع قدمه قريبا ؛ وخبير في اقتصاد النقل من بلجيكا ينتظر قدمه أيضا ؛ وخبير في الطرق يجري الآن التفاوض بشأنه مع إيطاليا .

## ثالثا - الاجتماعات التقنية الاستشارية

### مقدمة

٢٠ - يمكن لتنفيذ برنامج عمل العقد أن يكون ، وكان مستهدفا له أصلا أن يكون ، قائما على مؤتمرات الاعلان عن التبرعات ، حيث قدر في عام ١٩٧٩ أن برنامج المرحلة الأولى ( ١٩٨٠-١٩٨٣ ) يتألف من ٧٧١ مشروعا ، يتكلف حوالي ٩ بلايين من الدولارات . وقد اختبر هذا النهج في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ في نيويورك فأتضح ما يلي :

( أ ) انه حتى اذا كان المتبرعون المحتملون (البلدان المتبرعة ومؤسسات التمويل الدولية) مستعدين ، مثلما كانوا في الماضي ، لمواصلة تقديم العون لتنمية النقل والمواصلات في افريقيا ، فانهم سيفعلون ذلك في حدود ما هو متاح عادة لهم من ميزانيات ، ربما قد تزيد ، ولكنهم لن يتجاوزوا تلك الميزانيات لفائدة برنامج العقد ؛

( ب ) أن هؤلاء المتبرعين يتفادون تقديم أية التزامات طامعة فيما يتعلق بالمشاريع المحددة ، حيث أن موقفهم هو أن مثل تلك الالتزامات لا يمكن أن تنشأ الا في اطار اتفاقات ثنائية بينهم وبين البلدان المستفيدة .

٢١ - وقد فرض هذا الموقف من جانب المتبرعين تقييدات على تنفيذ مشاريع العقد ، ولا سيما المشاريع ذات الأهمية الاقليمية ودون الاقليمية ، على النحو المبين تفصيلا فيما سبق .

٢٢ - الا أن عددا من المتبرعين الذين تم الاتصال بهم بعد مؤتمر نيويورك ذكروا أن مواقفهم يمكن أن تتحول لتأييد عقد اجتماعات أصغر تتعلق بتعزيز العقد ومواضيع أضيق نطاقا ، وتتوفر فيها الفرصة لاجراء مناقشات المائدة المستديرة مع مجموعات جغرافية من بلدان افريقية .

٢٣ - ولقد كانت هذه هي الظروف التي دعا فيها المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ، في اجتماعه السادس ، في نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، في قراره ٣٩١ (د-١٥) بأن تنظم اللجنة الاقتصادية لافريقيا اجتماعات تقنية استشارية (١٠) " . . . اما حسب مختلف أنواع المشاريع التي يعتزم القيام بها في اطار برنامج العقد ، واما حسب مجموعات البلدان الافريقية أو المناطق الفرعية الافريقية المعنية . . . " .

( ١٠ ) من الواضح أنه ينبغي عدم الخلط بين هذه الاجتماعات وبين مؤتمرات الاعلان عن التبرعات أو اعتبارها متفرعة عن المؤتمر الذي انعقد في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ بنيويورك .

٢٤ - وقد أعقب هذا القرار ، الذى اعتمده بعد ذلك مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى (تموز/يوليه ١٩٨٠) والجمعية العامة ، قرار المؤتمر الوزارى ٤٢٢ (د-١٦) (نيسان/ابريل ١٩٨١) الذى نص على أن يكون عدد الاجتماعات التقنية الاستشارية الواجب عقدها أربعة . وانا كانت هذه الاجتماعات قد اقتضت على مجموعات معينة من البلدان تتشابه ظروفها أو أولوياتها أو على مناطق فرعية معينة (الاتحاد الاقتصادى لدول غربى افريقيا ، واتحاد السكك الحديدية الافريقي والاتحاد الجمركي والاقتصادى لغربى افريقيا ، والاتحاد الاقتصادى لبلدان البحيرات الكبرى ، والمؤتمر الوزارى لدول غرب ووسط افريقيا) لديها هياكل حكومية دولية معينة ، فقد كان ذلك أمرا متعمدا حرصا على الفعالية لأن هذه الهياكل توفر للجنة الاقتصادية لافريقيا الدعم اللازم .

٢٥ - ونظرا لأن تقريرا عن اجتماع لومي لبلدان الاتحاد الاقتصادى لدول غربى افريقيا الست عشرة حول مسائل الطرق ، والنقل الجوى ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والبيت الاذاعي والخدمات البريدية قد قدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ، فان ما يلي يتعلق فقط بالاجتماعات الثلاثة الأخرى المقررة ، والتي تعرض نتائجها بأقصى ما يمكن من الاجاز .

#### ألف - أوغادوغو ( ٢٠-٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ )

٢٦ - اشترك في هذا الاجتماع ممثلو ١٢ من البلدان المتبرعة ووكالات التمويل الدولية ، أى عدد أكبر من المتبرعين بالمقارنة مع اجتماع لومي ؛ و ١٩ بلدا افريقيا ، و ٦ منظمات حكومية دولية ، بخلاف منظمة الوحدة الافريقية ، واتحاد السكك الحديدية الافريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢٧ - وفي قطاع السكك الحديدية ، شمل البرنامج المقدم ٦٨ مشروعا تقدر تكلفتها بما مجموعه ٥ بلايين من الدولارات تقريبا ، تمت تغطيتها بنسبة ٤٩٨ في المائة .

٢٨ - وعلى الرغم من أن الاجتماع أثار مناقشات حية برزت منها صورة مستكملة لحالة جميع مشاريع البرنامج وكشفت عن اهتمام واضح من قبل بعض المتبرعين بعدديد من المشاريع ، فان تحليل تلك المناقشات يبين أن قطاع السكك الحديدية لبرنامج المرحلة الأولى من العقد يتضمن ، بعد تخفيض عدد المشاريع الى ٦٥ (بتأجيل بعضها للمرحلة الثانية وتجميع بعضها سويا) ٨ مشاريع ممولسة تمويلا كاملا ، و ٧ مشاريع ممولسة تمويلا كاملا لكن رهنا بالتأكد ؛ و ٢٥ مشروعا ممولسة تمويلا جزئيا ، و ٢٥ مشروعا لا يزال يتعين البحث عن تمويل لها .

٢٩ - ومن الناحية المالية ينخفض مجموع تكلفة البرنامج الى ٣ ٨٧٦ مليون دولار تم الحصول على ٢ ١٨٢ مليون دولار منها (١١) أى قرابة ٥٧ في المائة . وبالمقارنة مع البرنامج المقدم ، الذى

(١١) ان هذين المبلغين المعلنين في الاجتماع (٢ ١٨٢ مليون دولار و ٢٥٣ مليون دولار كان يجب أن يكونا ٢ ١٩٩ مليون دولار و ٢٧٠ مليون دولار على التوالي . ويعود سبب التخفيض بما قدره ١٧ مليون دولار الى عدول فرنسا مؤخرا عن قرارها بالمشاركة بهذا المبلغ (١٠٠ مليون فرنك فرنسي) في تنفيذ المشروع RAP-11 .

يشير الى أنه لم يتم الحصول الا على ٤٩٨ في المائة من التمويل اللازم ، فان اجتماع أوغاد وغيو يبين أن الأموال المتوفرة ، سواء المطبزم بها أو التي هي قيد التعبئة ، تفوق الرقم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لافريقيا بنسبة ٧ في المائة ، وأن ٦٠ في المائة من مشاريع السكك الحديدية لبرنامج المرحلة الأولى من العقد ، قد قطعت على الأقل شوطا هاما نحو الانجاز . وهكذا كشف الاجتماع بصورة مؤكدة عن تمويل جديد وفتح امكانيات جديدة للتمويل يقدر بمبلغ ٢٥٣ مليون دولار من جميع المصادر مجتمعة ( محلية وخارجية ) ( ١١ ) .

٣٠ - ولسوف تساعد هذه الفرص ، بالاقتران مع الاهتمام الملحوظ الذي أبداه عدد من المتبرعين ( البنك الدولي ، الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ، بلجيكا ، فرنسا ، الهند ) بشأن بعض المشاريع على توجيه البلدان المعنية في البحث عن التمويل اللازم .

باء - ياوندى ( ١٥-١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ )

٣١ - مثلت في الاجتماع البلدان والمنظمات التالية :

( أ ) بلدان افريقيا الوسطى المعنية : بوروندى ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، زائير ، غابون ، الكونغو ( ١٢ ) ؛

( ب ) البلدان المتبرعة : المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، بلجيكا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، يوغوسلافيا ؛

( ج ) المؤسسات المالية : برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مصرف التنمية الافريقي ، الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ، مصرف تنمية دول افريقيا الوسطى ، الصندوق الكويتي ، البنك الدولي ؛

( د ) المنظمات الحكومية الدولية : المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشيوس ، الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، لجنة الاتحادات الاقتصادية الأوروبية ، الاتحاد الدولي للطرق البرية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وسلطة طريق لاغوس - مومباسا العابرا لافريقيا ، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى . وحضر الاجتماع أيضا مراقبون من اسبانيا وايطاليا والبرازيل والمكتب المركزي لدراسات ما وراء البحار ، و ت . ب . أوسوليفان .

٣٢ - وقد تناول البرنامج الذي قدم ودرس في الاجتماع ما يلي :

( أ ) في ميدان الطرق البرية ، ٣٣ مشروعا مدرجة في البرنامج الأصلي للمرحلة الأولى من العقد و ١١ مشروعا اضافيا يقدر مجموع تكاليفها بمبلغ ١٦٣٠ مليون دولار ، وتم الحصول على تمويل قدره ٣٣١ مليون دولار ، أي بنسبة ٢٠ في المائة .

( ١٢ ) تخيبت تشاد ، وسان تومي وبرينسيبي وغيينيا الاستوائية .

(ب) في ميدان النقل المائي الداخلي ، ٢١ مشروعا من مشاريع البرنامج الأصلي للمرحلة الأولى من العقد و ٥ مشاريع اضافية ، يقدر مجموع تكاليفها بمبلغ ٣٣ مليون دولار ، وتم الحصول على تمويل قدره ٢٠ مليون دولار ، أي بنسبة ١٥ في المائة .

٣٣ - بين البرنامج الذي تم اعداده للاجتماع التكاليف المقدرة لانجاز الاشغال وتوفير المعدات فيما يتعلق بالعديد من المشاريع التي لم تدرج في المرحلة الأولى من العقد الا بوصفها دراسات جدوى ودراسات هندسية . وهكذا فان مجموع تكلفة البرنامج بالنسبة للقطاعين المعنيين بلغ أكثر من ٤ بلايين من الدولارات مما استوجب ايضاحا قدمته اللجنة الاقتصادية لافريقيا في بداية الاجتماع .

٣٤ - وقد حضر الاجتماع ممثلو ١ متبرعا ومراقبون من أربعة بلدان متبرعة ، على أن الموقف الايجابي الذي اتخذه مصرف التنمية الافريقي والصندوق الكويتي ازاء تمويل العديد من المشاريع كان لافتا للنظر بوجه خاص .

٣٥ - وقد أعير اهتمام خاص الى الأجزاء المتبقية من طريق لاغوس - مومباسا العابرا لافريقيا . ثلاثة منها في جمهورية الكاميرون المتحدة واثنان في جمهورية افريقيا الوسطى وواحد في زائير ، فضلا عن وسائل الطرق الخاصة بهذا الطريق الرئيسي الموجودة في جمهورية الكاميرون المتحدة ، وغابون وزائير .

٣٦ - وقد تم التركيز على أن بعض الطرق تربط بلدا بالآخر .

٣٧ - وبين مجموع مشاريع الطرق الأربعة والأربعين التي تم النظر فيها في الاجتماع ، هناك ٢٢ مشروعا ممولة تمويلًا كاملا ، و ١٢ مشروعا ممولة جزئيا ، و ١٠ مشاريع لم تمول بعد .

٣٨ - وفي ميدان النقل المائي الداخلي ، هناك ٤ مشاريع فقط ممولة تمويلًا كاملا ، و ٥ مشاريع ممولة جزئيا ، و ١٣ مشروعا في انتظار التمويل (١٣) .

٣٩ - وبيين تقييم اجمالي للوضع ، من الناحية المالية ، النتائج التالية (بملايين دولارات الولايات المتحدة) :

التمويل المتحصل عليه	التكاليف	الطرق (٤٤ مشروعا)
٣٣١ر٢	١ ٦٣٠ر٢	(أ) حسب البرنامج المقدم (تم تدبير ٢٠ في المائة من التمويل)
٦٤٤ر٠	١ ٦٢٦ر٥	(ب) البيانات المقدمة في الاجتماع (تم تدبير ٤٠ في المائة من التمويل)

(١٣) ان تخفيض عدد المشاريع من ٣٦ الى ٢٢ هو نتيجة لعملية تجميع بعض المشاريع

(مشاريع مدجة) .



<u>التكاليف</u>	<u>التمويل المتحصل عليه</u>
<u>النقل المائي الداخلي ( ٢٢ مشروعا )</u>	
( أ ) حسب البرنامج المقدم (تم تدبير ١٥ في المائة من التمويل)	١٣٣١١
٢٠٤٨	
( ب ) البيانات المقدمة في الاجتماع (تم تدبير ٣٥ في المائة من التمويل)	١٤٢٤٦
٤٩٥٩	
المجموع (مقربا)	١٧٦٣
٣٥١٧	
	١٧٦٩
	٦٩٣٧

٤٠ - وهكذا فقد أظهر الاجتماع أنه تم تدبير تمويل جديد كما فتح آفاقا جديدة للتمويل تبلغ قيمتها أكثر من ٣٤٢ مليون دولار (٦٩٣٧-٣٥١٧) . وكانت هذه ، في الواقع ، هي النتيجة التي أسفر عنها الاجتماع .

#### جيم - أبيد جان (٣-٥ أيار/مايو ١٩٨٢)

٤١ - بلغ عدد المشتركين في هذا الاجتماع أكثر من مثيله في الاجتماعات التقنية الاستشارية الثلاثة الأخرى المعقودة حيث اشترك فيه ١٨ متبرعا محتملا منهم ٦ مراقبين ؛ و ٢١ بلدا عضوا في المؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا (١٤) ، وثلاث وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة (المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا) ؛ و ٨ منظمات حكومية دولية افريقية من بينها منظمة الوحدة الافريقية ؛ و وفد عن ميناء انتورب .

٤٢ - وتناول البرنامج المقدم الى الاجتماع ٤٠ مشروعا للنقل البحري (منها ٨ مشاريع اضافية قدمها المؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا المعني بالنقل البحري) يقدر مجموع تكاليفها بمبلغ ١٥٧٥ مليون دولار تم تدبير ٣٩ في المائة منها أي ٤٥٠ . . . . ٦١ دولار ؛ و ٣١ مشروعا للموانئ البحرية تقدر تكاليفها بحوالي ١٠٧٥ مليون دولار تدبر منها ١١٥ مليون دولار أي ١٠.٧ في المائة فقط ؛ و ٧ مشاريع للموانئ تبلغ تكلفتها ٤٣٧٥ مليون دولار تعتبر ممولة تمويلًا كاملا ولم تتطلب لذلك ، من حيث المبدأ النظر فيها .

(١٤) تغيبت أنغولا ، وسان تومي وبرينسيبي ، وغامبيا ، وغينيا - بيساو .

٤٣ - وهكذا فان البرنامج المقدم قد تكون ، بغض النظر عن المشاريع السبعة الأخيرة مــــن  
 (٧) مشروعا يقدر مجموع تكلفتها بمبلغ ٢٣٢٥ مليون دولار منها ١٤ في المائة تقريبا يمكن اعتبار  
 أنها قد دبرت (وفقا للمعلومات التي جمعتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا) .

٤٤ - وقد انخفض عدد المشاريع التي تتطلب تمويلا كاملا أو جزئيا الى ٦٩ مشروعا ، بعد التوصل  
 الى اتفاق في الرأي ، في الاجتماع ، على تأجيل مشروع واحد للنقل البحري ومشروع واحد لميناء  
 الى المرحلة الثانية . وكانت النتيجة التي تمخض عنها الاجتماع في هذا الصدد هي أن هناك  
 تمويلا كاملا أو فرصة فعلية للتمويل فيما يتعلق بعشرين مشروعا ، وأنه تم تدبير تمويل جزئي لمشرة  
 مشاريع ، وأن البنك الدولي سينظر بعين الاهتمام الى ستة مشاريع ، اذا قدمت له البلدان المعنية  
 طلبات النظر في هذه المشاريع .

٤٥ - وفيما يتعلق بالمشاريع الأخرى (٣٣) فما زال يتعين ايجاد التمويل اللازم لها ، لكن بما  
 أن الأمر يتعلق بالنسبة لعدد كبير منها ، بحظيات منخفضة التكلفة (بين ٥٢٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠  
 دولار) فقد كان هناك شعور بأنه يمكن بسهولة نسبية الحصول على الأموال اللازمة من المؤسسات  
 الائتمانية دون الإقليمية مثل مصرف التنمية لغربي افريقيا ومصرف تنمية دول افريقيا الوسطى .

٤٦ - وفيما يلي النتائج الإجمالية التي توصل اليها الاجتماع ، من الناحية المالية (بملايين  
 دولارات الولايات المتحدة) :

١٢١

النقل + الموانئ		الموانئ		النقل البحري		
المبلغ	عدد المشاريع	المبلغ	عدد المشاريع	المبلغ	عدد المشاريع	
١٢٣٢٥٠٠	٧١	١٠٧٥	٣١	١٥٧٥	٤٠	<p>البرنامج المقدم                      التقدير                      التخطيط المالية                      بالنسبة المئوية</p>
١٧٦٢٦		١١٤٨١		٦١٤٥٠		
٣١٤		٪١٠٠٧		٪٣٩		<p>البيانات الناتجة عن الاجتماع                      التقدير                      التخطيط المالية                      بالنسبة المئوية</p>
١٣٥٢٠	٦٩	١١٤٦٠	٣٠	٢٠٥٧١٧	٣٩	
٣٢٢٧٥		١٩٥٠		١٢٧٧٥		
٣٢٪		٪١٧		٪٦٢		

٤٧ - وهكذا فقد مكن الاجتماع من تعبئة ١٤٧ مليون دولار (٣٢٣-١٧٦) بالإضافة إلى التمويل المكتسب بالفعل ، المذكور في البرنامج المقدم ، ترد في شكل التزامات متلقاة وايضاحات مقدمة وآفاق مفتوحة نظرا لما أبداه الحاضرون من المتبرعين من اهتمام بالمشاركة في العديد من المشاريع . وقد تم على وجه الخصوص تغطية ٦٢ في المائة من تكلفة مشاريع النقل البحري ، وهو ميدان يمثل جانب التدريب فيه (مع بناء الأكاديميات البحرية ومراكز التدريب المهني البحري فسي أبيدجان وأكرا ومنروفيا ولاغوس) قرابة ٧٠ في المائة من الاستثمارات المتوقعة .

٤٨ - وقد ارتأت بعض الوفود أن من الممكن لها ادراج مشاريع اضافية في البرنامج المقدم الا أنه كان من المفهوم أنه ينبغي أولا اما ادراج هذه المشاريع في المرحلة الأولى (استكمال البرنامج الجاري) أو أخذها في الاعتبار في اطار برنامج المرحلة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٨) .

#### دال - الخلاصة والاستنتاجات : الأعمال القادمة

٤٩ - ان الاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة المعقودة حتى الآن تطبيقا لقرارى المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا ٣٩١ (د-١٥) و ٤٢٢ (د-١٦) والتي تم التعليق عليها باختصار أعلاه ، قد بينت أساسا مدى التمويل الذى تم الحصول عليه كما فتحت آفاقا لتمويل مشاريع العقد ، بما في ذلك المشاريع الاضافية المدرجة خلال استكمال برنامج المرحلة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٣) ، وتبلغ قيمتها الكلية حوالي ٩٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة موزعة كما يلي (بأرقام تقريبية) :

#### بملايين دولارات الولايات المتحدة

#### لومبي

١٥٠٠٠٠	+	الطرق (٦٧١ × ١٠٩٠)
٤١٠٠٠	+	الاتصالات
٧٠٠	+	النقل الجوى (تقريبا)

#### أواغادوغو

٢٥٣٠٠	+	السكك الحديدية
-------	---	----------------

#### ياوندى

٣٤٢٠٠	+	الطرق والنقل المائي الداخلى
-------	---	-----------------------------

#### أبيدجان

٦٦٠٠	+	النقل البحري
٨١٠٠	+	الموانئ

٩٤٠٠٠	+	المجموع (مقربا)
-------	---	-----------------

٥٠ - ويتضح ، في ضوء السبلح الذي قدمته الجمعية العامة لاعداد الاجتماعات الأربعة وتنظيمها وقدره ٤٠ مليون دولار ، أن هذه الاجتماعات حققت نجاحا كبيرا .

٥١ - ويبدو أن النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها مما سلكه نذكره هي وجوب عقد مزيد من الاجتماعات ، وهذا هو نفس رأى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا في طرابلس ، الذي أوصى ، بقراره ٤٣٥ (د-١٧) بتنظيم اجتماع تقني استشاري خامس خلال الستة أشهر التالية من عام ١٩٨٣ ، حول الطرق والنقل البحري والموانئ لفائدة بلدان شمال أفريقيا وشرقي أفريقيا وجزر المحيط الهندي (١٥) .

٥٢ - ويبرر هذه التوصية (انظر المرفق الأول لهذا التقرير ، أولا ، أنه قد تم اعلان عام ١٩٨٣ سنة عالمية للمواصلات وأن الأنشطة المنظمة بالاقتران بها ستفلي بالتأكيد هذا القطاع في أفريقيا مما يجعل الحاجة الى عقد اجتماع تقني استشاري بشأن هذا الموضوع أقل استعجالا ، وثانيا ، أنه اذا كانت البلدان التسعة الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي قد عقدت مؤتمرها لاعلان التبرعات في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ فسي مابوتو حول مسائل النقل والمواصلات وتمكنت مؤخرا في أوغاد وغو من اسماع صوتها بشأن موضوع تنمية شبكات السكك الحديدية ، فان بلدان شرقي أفريقيا ، وجزر المحيط الهندي الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبلدان شمال أفريقيا الستة لم تتح لها حتى الآن فرصة عقد اجتماع تقني استشاري حول المشاريع الخاصة بها ، باستثناء مشاريعها المتعلقة بالسكك الحديدية ، التي تم النظر فيها في أوغاد وغو .

٥٣ - بالاضافة الى ذلك ، فان القرار ٤٣٥ (د-١٧) يرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر للجنة الاقتصادية لأفريقيا الأموال اللازمة لاعداد وتنظيم هذا الاجتماع الخامس ، مثلما فعل بالنسبة للاجتماعات الأربعة الأولى . وقد وضع مشروع ميزانية لهذا الغرض ، ويورد في المرفق الثاني لهذا التقرير .

٥٤ - وهناك دسارن يمكن تعلمها من الاجتماعات التقنية الاستشارية المعقودة حتى الآن ، هما :  
( أ ) مع أن نتائج اجتماع لومي كانت هزيلة ، الأمر الذي يرجع الى أن أقل ما يقال عن المشتركين من المتبرعين أن عددهم كان محدودا ، فان النجاح النسبي لاجتماع أوغاد وغو يعكس ، على ما يبدو والى أن موضوعه قد اقتصر على قطاع واحد (السكك الحديدية) . وقد جعل هذا من الممكن قسمر تكوين الوفود على عدد معقول من الخبراء ، وتجنب المشاكل المتعلقة بمدى توفر الموظفين ، وتخفيض تكاليف السفر بالنسبة للمتبرعين وللبلدان الافريقية على حد سواء . وتنطبق نفس الملاحظة على اجتماعي ياوندى وأبيدجان حيث لم يكن مدرجا في جدول الأعمال سوى قطاعين (هما على التوالي الطرق/الممرات المائية الصالحة للملاحة والموانئ/النقل البحري) ؛

(١٥) اثيوبيا ، أوغندا ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جيبوتي ، السودان ، سيشيل ، الصومال ، كينيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، موريشيوس .

(ب) على الرغم من أن المتبرعين أظهروا اهتماما بمشاريع محددة ، وعلى الرغم من أنه قد أمكن وضع تفاصيل عمليات التمويل ، فلم يقدم سوى عدد ضئيل جدا من الالتزامات القاطعة ، حيث أن المتبرعين قد بدوا متحفظين ازاء هذه المسألة . ولذلك فإن من الضروري ، اذا أريد الافادة الى أقصى حد من فرص التمويل المفتوحة في الاجتماعات ومن كون التمويل يجرى عن طريق الاتفاقات الثنائية ، أن تتصل البلدان ، بدون تأخير ، بالمتبرعين الذين أبدوا اهتماما بهذه أو ببعض المشاريع المحددة . واللجنة الاقتصادية لافريقيا بصدد التأكد حاليا ، عن طريق بعثات الخبراء الاستشاريين التي تزور البلدان لاعداد برنامج المرحلة الثانية ( ١٩٨٤-١٩٨٨ ) من العقد ، من مدى متابعة الأرقام المقدمة في الاجتماعات التقنية الاستشارية .

٥٥ - وما من شك في أنه يتعين أيضا على اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تساعد الدول ، بصورة مباشرة في صياغة وتقديم طلباتها لتمويل المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية التي تشترط مسبقا وجود توافق في الآراء بين البلدان المعنية . ويشكل مثل ذلك النشاط ، حسبما أوضح في نهاية الفقرة الثاني من هذا التقرير ، نهجا يعد نشاطا مساعدا ضروريا ليس فقط للاجتماعات التقنية الاستشارية وإنما أيضا لأي بحث يجرى لايجاد الأموال اللازمة للعمليات المشتركة بين الدول .

## رابعاً - الشبكة الإقليمية للاتصالات بواسطة التوابع الاصطناعية

### مقدمة

٥٦ - تجدر الإشارة الى أن المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كان في اجتماعه الثالث قد طلب في قراره ٢٧٨ ( د - ١٢ ) و ٢٨١ ( د - ١٢ ) أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، بدراسة إمكانية إنشاء شبكات إقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية الملائمة وذلك لتكميل الشبكة الأفريقية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والوفاء باحتياجات الخدمات الإذاعية للقارة . وعليه ، فقد اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية القرار ٥٠٦ ( د - ٢٧ ) المتعلق بإقامة شبكة إقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية .

٥٧ - ووفقاً لهذه القرارات ، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واليونسكو ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في تنظيم حلقة دراسية إقليمية في أديس أبابا في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر الى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، وكان موضوعها التعاون الإقليمي من أجل التثقيف والتنمية في أفريقيا باستخدام الاتصالات الفضائية . وقد أوصت هذه الحلقة الدراسية الإقليمية بإجراء دراسات عن إمكانية استغلال تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية الفضائية لصالح التثقيف والتنمية في المنطقة ، وهي توصية أقرها المؤتمر الوزاري في اجتماعه الرابع بقراره ٣١٠ ( د - ١٨ ) . وفي هذا القرار طلب المؤتمر أيضاً من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية تعبئة الموارد اللازمة لتكوين فريق عامل من الخبراء في أقرب وقت ممكن ، لوضع دراسة عن إمكانية إنشاء شبكة إقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية في أفريقيا .

٥٨ - وبناءً على دراسة مبدئية أجريت في إطار الدراسات التحضيرية لبرنامج المرحلة الأولى من عقد النقل والمواصلات في أفريقيا ، أدرج في برنامج المرحلة الأولى مشروع معنون " دراسة الجدوى المتعلقة بالشبكة الإقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية في أفريقيا " .

### ألف - الوضع الحالي

٥٩ - بعد اعتماد المرحلة الأولى من برنامج عمل العقد ، قام عدد من المؤسسات مجتمعة ومنفردة ، بإجراء دراسات ، بلغ عددها ثلاثاً في بداية عام ١٩٨٠ :

( أ ) دراسة الجدوى التمهيديّة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية واليونسكو ؛ وهي تتعلق بإنشاء شبكة إقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية في أفريقيا ؛

(ب) الدراسة المتعلقة بشبكة اقليمية افريقية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية (أفروسات) ، التي أجراها الاتحاد الافريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ؛

(ج) الدراسة المتعلقة بشبكة اقليمية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية في افريقيا (آفسات) التي أجراها الاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية .

٦٠ - وقد أجريت دراسة رابعة عن استخدام جميع التقنيات الملائمة في الاتصالات السلوكية واللاسلكية الريفية ، بما فيها الاتصالات بواسطة التوابع الاصطناعية وهي دراسة جرت تحت رعاية الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٦١ - في آب / أغسطس ١٩٨٠ ، شعر الأمين التنفيذي ، للجنة الاقتصادية لافريقيا أن الحالة تقتضي بذل جهود دؤوبة لتحقيق التنسيق والتكامل بين كل هذه الدراسات ، تجنباً لتبديد الموارد ، وللمحافظة على صورة افريقية أمام مصادر التمويل المحتملة ، والحصول على تمويل ثابت لدراسة مشروع واحد . وقد تقرر في اجتماع عقده في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بوصفها الهيئة المسؤولة عن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ( الذي تضمن برنامج عمله في المرحلة الاولى دراسة الجدوى التمهيديّة عن انشاء شبكة اقليمية افريقية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية ) دمج المشروعين المشتركين ، أي الدراسة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية واليونيسكو ، والدراسة التي يقوم بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية . وقد أطلق على المشروعين المدمجين عنوان " ايجاد تكنولوجيا حديثة للاتصالات السلوكية واللاسلكية ملائمة لتنمية ريفية متكاملة " . ولم يتمكن الاتحاد الافريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية أو الاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية من الاشتراك في هذا الاجتماع .

٦٢ - وفي آذار / مارس ١٩٨١ ، قام المؤتمر الثاني لوزراء النقل والمواصلات والتخديك في افريقيا ، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بدراسة هذه المسألة ، ودعا في القرار ECA/UNTACDA/RES.81/17 اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمنظمات الحكومية الدولية الافريقية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة المشتركة في الدراسات المتعلقة بالشبكة اقليمية افريقية للاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية ، الى وضع ترتيبات عملية للتنسيق بين جميع الدراسات المقترحة والجارية ودمجها في مشروع واحد . وبناءً على مبادرة من الاتحاد الافريقي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، بذلت جهود في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، لوضع الترتيبات الخاصة بالتنسيق بين المشاريع الجارية ، لكن هذه الجهود لم تصادف الا نجاحاً جزئياً .

٦٣ - وعقد في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٢ اجتماع حكومي دولي لخبراء ، نظّمته منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية



واللاسلكية واليونسكو والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وكان هؤلاء الخبراء يؤلفون اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات والخاصة بمشروع " ايجاد تكنولوجيا حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية ملائمة لتنمية ريفية متكاملة " ، وكانوا مكلفين بفحص التقرير الخاص بدراسة الجدوى التمهيدية .

٦٤ - وفي هذا الاجتماع ، الذي حضره ١٠١ ممثل من ٤٣ بلدا عضوا وعدد كبير من المنظمات والحكومات بصفة مراقبين ، قدم أيضا تقرير عن الدراسة التمهيدية التي أجراها الاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عن مشروعه بشأن الدراسة المتعلقة بشبكة اقليمية للاتصال بواسطة التتابع الاصطناعية في افريقيا ( آفسات ) . وتغطي دراسة " آفسات " جميع البلدان الناطقة بالفرنسية الأعضاء في الاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بالإضافة الى زائير . وعلى اثر المداولات التي دارت في هذا الاجتماع بشأن دراسة الجدوى التمهيدية عن " ايجاد تكنولوجيا حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية ملائمة لتنمية ريفية متكاملة " ، وبشأن دراسة " آفسات " الأولية التي قام بها الاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتي تم تنسيقها ، كما أشير أعلاه ، في نهاية ١٩٨١ مع الدراسة الأولية التي أجراها الاتحاد عن مشروعه بشأن الدراسة المتعلقة بشبكة اقليمية افريقية للاتصال بواسطة التتابع الاصطناعية ( افروسات ) ، تم الاتفاق على تكوين لجنة للتنسيق مشتركة بين الوكالات تتألف من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية واليونسكو ومصرف التنمية الافريقي والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد هيئات الاذاعة والتليفزيون القومية في افريقيا ، يعهد اليها ، في جملة أمور ، بتنسيق جميع المشاريع والأنشطة الجارية بشأن دراسة الجدوى التمهيدية مثل " ايجاد تكنولوجيا حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية ملائمة لتنمية ريفية متكاملة " ، و " افروسات " و " آفسات " ، ودمج تلك المشاريع في دراسة واحدة بشأن المواصلات السلكية واللاسلكية الملائمة للتنمية في افريقيا .

#### باء - أنشطة المتابعة

٦٥ - تجدر ملاحظة أن الأمر قد يقتضي ، بعد انجاز مختلف الدراسات الأولية ، ودراسات الجدوى التمهيدية ، اجراء دراسة جدوى تمهيدية مفصلة تشمل ، في جملة أمور ، الجوانب التقنية والمالية والتنظيمية والادارية للمشروع المعنون " المواصلات السلكية واللاسلكية الملائمة للتنمية في افريقيا " . وسوف تشمل الدراسات المفصلة جميع البلدان الأعضاء المهتمة بالمشروع ، كما أن الخدمات الواجب توفيرها تشمل ، بصفة خاصة ، اقامة شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية تربط المدن فيما بينها وتربط أنحاء الريف الافريقي ، وبث الارسال الاذاعي والتليفزيوني . ويجب أن تعطي هذه الدراسات أهمية كبيرة لتوفير الخدمات للريف والمناطق المعزولة التي يعيش فيها الجزء الأكبر من السكان .

٦٦ - ويجب أيضا تدبير الأموال اللازمة لتمويل هذه الدراسات . ومن المفهوم أن عددا من البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي فضلا عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ذاته ، مستعد حاليا لتمويل دراسة مشروع موحّد ناتج عن اندماج المشاريع التالية : ايجاد تكنولوجيا حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية ملائمة لتنمية ريفية متكاملة في افريقيا ، و " آفسات " و " أفوسات " . الا أن الأمر سيقتضي أن تتأكد هذه البلدان من اهتمام الحكومات الافريقية بدراسة الجدوى المفصلة .

٦٧ - ولذلك فان اجتماع الخبراء الحكومي الدولي اقترح أن يقوم المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا بدراسة وقرارات توصياته ( انظر المرفق الثالث ، القرار ٤٣٦ ( د - ١٧ ) ، الفقرة ١ ) ، نظرا الى أن المؤتمر القادم لوزراء النقل والمواصلات والتخطيط في افريقيا ، الذي يشكل السلطة المختصة ، لن يجتمع الا في آذار/مارس ١٩٨٣ ، وانه يخشى أن يتعذر توفير الاعتمادات اللازمة لتمويل دراسة مفصلة خارج الميزانية الحالية .

٦٨ - ومن المقرر أن تجتمع قريبا لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمؤلفة من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد هيئات الاذاعة والتلفزيون القومية في افريقيا والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية واليونيسكو ، وذلك لكي تحدد أهداف الدراسة المفصلة والقيام بمهام أخرى تتصل بالتوصيات التي يورد نصها الكامل أدناه والتي هي موضوع الفقرة ١ من القرار ٤٣٦ ( د - ١٧ ) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في طرابلس في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

## المرفق الأول

### نص القرار ٤٣٥ (د - ١٧) الصادر عن المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا

#### عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا

##### ان المؤتمر الوزاري ،

اذ يشير الى قراره ٢٩١ (د - ١٣) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي يعلن عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا ،

واذ يشير كذلك الى قراره ٣٩١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، الذي قام فيه بما يلي :

( أ ) كرر مناشدته للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية العليا للمشاريع المتعلقة بالنقل والمواصلات المعتمدة في إطار برنامج المرحلة الاولى للعقد ؛

( ب ) ورجا من الدول الافريقية أن تبادر بالتقدم الى مختلف مصادر التمويل بدليلات لتمويل المشاريع المخصصة للمرحلة الاولى ؛

( ج ) ورجا أيضا من الأمين التنفيذي أن يتنظم مع مجموعات البلدان المتبرعة ومؤسسات التمويل اجتماعات تقنية استشارية لغرض ايجاد الموارد المالية الاضافية اللازمة ،

واذ يحيل علما مع الارتياح بالقرار CM/RES.889 (د - ٣٧) الذي اعتمده في نيروبي ( كينيا ) في حزيران/يونيه ١٩٨١ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وبقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٠ و ٦٧/١٩٨١ المؤرخين على التوالي في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا ،

واذ يشير الى قراري الجمعية العامة ٣٥/١٠٨ و ٣٦/١٧٧ ، المؤرخين في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، بشأن تنظيم اجتماعات تقنية استشارية لغرض ايجاد الموارد المالية الاضافية لضمان تنفيذ برنامج العقد ،

واذ يشير الى قراره ٤٢٢ (د - ١٦) المؤرخ في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ الذي نص ، في جودره ، على أن تقوم اللجنة بما يلي :

( أ ) تنظيم أربعة اجتماعات تقنية استشارية ،

(ب) الاستمرار في رصد التقدم المحرز في برنامج المرحلة الاولى للمقد ،

(ج) استكمال البرنامج المذكور ،

(د) القيام باعداد برنامج عمل المرحلة الثانية ١٩٨٤-١٩٨٨ ،

وان يلاحظ أن أيا من هذه الاجتماعات التقنية الاستشارية لا يتصلق ببلدان شمال افريقيا وشرق افريقيا أو بالبلدان الجزرية في المحيط الهندي ،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا (١٩٨٠-١٩٨٣) ، وبصفة خاصة بصدد ثلاثة من الاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة :

(أ) في لومي ، من ٨ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودول غرب افريقيا ، بشأن الطرق ، والنقل الجوي ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاذاعة والخدمات البريدية ؛

(ب) في أوغادوغو ، من ٢٠ الى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، بشأن المشاريع المتعلقة بالسكك الحديدية في القارة كلها ؛

(ج) في ياوندي ، من ١٥ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ ، بشأن الطرق والنقل المائي الداخلي لبلدان وسط افريقيا العشرة ، وبسأن تقييمها بالأرقام ؛

٢ - يعرب عن ارتياحه :

(أ) للجمعية العامة ، للموارد المالية التي وضعتها تحت تصرف اللجنة لتتولم الاجتماعات التقنية الاستشارية مع المتبرعين ؛

(ب) للبلدان المتبرعة ومؤسسات التمويل التي اشتركت في هذه الاجتماعات الثلاثة والتي أسهم اشراكها في نجاح تلك الاجتماعات ؛

(ج) للمسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لاتاحته للجنة ، في اطار دورة البرمجة الثالثة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الموارد المالية اللازمة لتمويل عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا ؛

٣ - يناشد مرة أخرى البلدان المتبرعة ومؤسسات التمويل أن تشترك اشتركا كاملا وايجابيا في الاجتماع الرابع المقرر عقده في أبيدجان من ٣ الى ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ؛

٤ - يرجو من الأمين التنفيذي أن يقدم تقريرا عن نتائج الاجتماع التقني الاستشاري الرابع الى الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛

- ٥ - يوصي بتنظيم اجتماع تقني استشاري خامس خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ بشأن الطرق والنقل البحري والموانئ لصالح بلدان شمال افريقيا ، وشرق افريقيا وجزر المحيط الهندي ؛
- ٦ - يدعو أيضا الأمين العام الى أن يوفر للجنة موارد كافية لتمكينها من تنفيذ الاجتماع التقني الاستشاري الخامس ؛
- ٧ - يرجو من الأمين التنفيذي متابعة نتائج الاجتماعات التقنية الاستشارية الأربعة الأولى بتعزيز مساعدة البلدان في اتصالاتها مع المتبرعين وفي صياغة وتقديم طلباتها لتمويل المشاريع التي يحتمل أن تكون لها آثار د ون اقليمية أو اقليمية ؛
- ٨ - يكِّر طلبه الى الأمين التنفيذي بأن يواصل تكثيف جهوده لمعاونة الدول الأعضاء في تنفيذ برنامج المرحلة الاولى تنفيذًا كاملاً .

## المرفق الثاني

### مشروع ميزانية تنظيم الاجتماع التقني الاستشاري الخامس

#### البلدان المعنية

أثيوبيا ، أروندا ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
جيبوتي ، السودان ، سيشيل ، الصومال ، كينيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،  
موريشيوس .

#### التاريخ والمكان

سيُعقد الاجتماع في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، إما في طنجة أو في أنتاناناريفو .

#### ألف - إعداد الوثائق

سيقتضي إعداد الوثائق التي ستبحث في الاجتماع تعيين خبيرين استشاريين في مجال  
النقل البحري والموانئ والدائق ، للسفر إلى البلدان المعنية بهدف القيام ، بالتعاون مع  
حكومات تلك البلدان ، باستكمال بيانات المشاريع التي تم اختيارها من قبل بواسطة الحكومات .  
ويحدد القيام بهذه البعثات ، عبر البلدان ، سيكون على هذين الخبيرين الاستشاريين  
صياغة وثائق الاجتماع في أديس أبابا .

ومن المخطط أن يقضي كل من هذين الخبيرين الاستشاريين ٣٠ يوما في بعثات  
و ٣٠ يوما في أديس أبابا .

#### بدل ولايات الولايات المتحدة

١٢ ٠٠٠	= ٢ × ( ٢ × ٣ ٠٠٠ )	المرتبات
٥ ٤٠٠	= ٢ × ( ٩٠ × ٣٠ )	بدل اعاشة أثناء البعثات
٢ ٤٠٠	= ٢ × ( ٤٠ × ٣٠ )	بدل اعاشة في أديس أبابا
٣ ٠٠٠	= ٢ × ١ ٥٠٠	السفر لخرى التوافيق
<hr/>		
٢٢ ٨٠٠	=	المجموع
<hr/>		

باء — الأعمال التحضيرية والوثائق

بد ولايات الولايات المتحدة

٢٥ ٠٠٠	الترجمة والنسخ
١ ٥٠٠	الاتصالات
٢ ٠٠٠	اللوازم والمواد
٢ ٠٠٠	المساعدة المؤقتة العامة
<u>٣٠ ٥٠٠</u>	المجموع

جيم — تنظيم الاجتماع

سفر أحد موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في بعثة إلى طنجة أو إلى أنتاناناريغو لمدة سبعة أيام لتنظيم الاجتماع ( السفر وبدل الاغاشة ) = ٣ ٠٠٠ دولار .

دال — التكاليف أثناء انعقاد الاجتماع

بد ولايات الولايات المتحدة

١٥ ٠٠٠	مترجمون شفويون ( السفر والمرتبات والاقامة ) : أربعة
١٢ ٠٠٠	مترجمون تحريريون ( السفر والمرتبات والاقامة ) : ثلاثة
٢٥ ٠٠٠	موظفو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ( السفر ، الاقامة ) : ( ١٤ )
٧ ٠٠٠	شحن الوثائق جوا
٣ ٠٠٠	الاتصالات
٢ ٠٠٠	اللوازم والمواد
٣ ٠٠٠	المساعدة المؤقتة العامة
<u>٦٧ ٠٠٠</u>	المجموع

المجموع الكلي ألف ، باء ، جيم ، دال

$$= ٦٧ ٠٠٠ + ٣ ٠٠٠ + ٣٠ ٥٠٠ + ٢٢ ٨٠٠$$

١٢٣ ٠٠٠

### المرفق الثالث

#### نص القرار ٤٣٦ (د - ١٧) الصادر عن المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا

#### المواصلات السلكية واللاسلكية الملائمة للتنمية في افريقيا

##### ان المؤتمر الوزاري ،

وقد نظر في التقرير المرحلي للأمانة بشأن الجهود التي بذلت من جانب افريقيا ، في إطار برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا ، بهدف انشاء شبكات ملائمة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وخاصة استخدام تكنولوجيا الاتصال بواسطة التتابع الاصطناعية ، من أجل تنمية افريقيا ،

وإذ يشير الى قراره ٢٧٨ (د - ١٢) و ٢٨١ (د - ١٢) المؤرخين في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، وقراره ٣١٠ (د - ١٣) المؤرخ في أول آذار/مارس ١٩٧٧ ، التي تتناول دراسة وامكانية انشاء شبكة اقليمية افريقية للاتصال بواسطة التتابع الاصطناعية لخدمات الهاتف والمبرقة الكاتبة والخدمات الأخرى ذات الفائدة المشتركة ، وكذلك لبث الارسال الاذاعي والتليفزيوني ،

وإذ يشير أيضا الى القرار ECA/UNTACDA/Res.81/17 الصادر عن مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخديك بشأن ضرورة تنسيق جميع الدراسات الجارية المتصلة بمشروع العقد SAP-01 ، المتعلق بدراسة الجدوى الخاصة بالشبكة الاقليمية افريقية للتتابع الاصطناعية ، وبشأن ضرورة ادماج تلك الدراسات في دراسة واحدة ،

وإذ يشير كذلك الى القرار ECA/UNTACDA/Res.81/21 الصادر عن مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخديك والذي يحث على تدوير المواصلات السلكية واللاسلكية الريفية وقراره ٣٢١ (د - ١٣) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٧٧ بشأن التنمية الريفية المتكاملة والذي يدعو ، في جملة أمور ، المؤسسات والوكالات بمنظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الأعضاء في تخديك وتنفيذ برامج للتنمية الريفية المتكاملة تستهدف زيادة العمالة المربحة ودخل السكان الريفيين وتحسين ظروف معيشتهم ونوعية حياتهم ؛ والى أن الدراسة الخاصة بمشروع العقد TEP-05 ، المتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية الريفية ، قد وضعت مع أخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار ،

وإذ يحيي علما بالتوجيهات الصادرة عن اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢ للنظر في التقرير المتعلق بدراسة الجدوى التمهيديّة لايجاد تكنولوجيا حديثة للمواصلات السلكية واللاسلكية ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة في افريقيا ،



وأن يضع في اعتباره الالتزام الذي قطعه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وكذا لك الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا ، الذي أصبح حالياً جزءاً لا يتجزأ من خطة عمل لاغوس ،

١ - يؤيد التوصيات التالية الصادرة عن اجتماع الخبراء الحكومي الدولي :

( أ ) بشأن تنسيق جميع دراسات الجدوى التمهيديّة والدراسات الأولية الجارية ، مثل الدراسات المتعلقة بايجاد تكنولوجيا حديثة للمواصلات السلكية واللاسلكية ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة في افريقيا ، وبالشبكة الاقليمية الافريقية للاتصال بواسطة التوايح الاصطناعية ، وبالشبكة الاقليمية للاتصال بواسطة التوايح الاصطناعية في افريقيا ، وادماج هذه الدراسات في مشروع اقليمي موحد للاتصالات السلكية واللاسلكية الملائمة للتنمية في افريقيا ؛

( ب ) بشأن انشاء لجنة للتنسيق مشتركة بين الوكالات تتولى تنسيق وتنفيذ دراسة الجدوى المفصلة حول المواصلات السلكية واللاسلكية الملائمة للتنمية في افريقيا ، وتتألف من منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومصرف التنمية الافريقي ، والاتحاد الافريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقي للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد هيئات الاذاعة والتليفزيون القومية في افريقيا ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، واليونسكو ، ويعهد اليها بالمسؤوليات المبينة في الفقرة ٧ من الوثيقة AMTT/IRD, no. 20/E للاجتماع المذكور أعلاه ؛

( ج ) بشأن ضرورة قيام الحكومات الافريقية بالنظر في الاقتراح المتعلق بمشروع دراسة الجدوى والذي ستعتمده لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ، وبالعراق في أقرب وقت ممكن عن اهتمامها بالمشاركة موضحة الاجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها بهدف التنفيذ السريع للمشروع في إطار برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا ؛

( د ) بشأن ضرورة دعوة المتبرعين الثنائيين ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف الى تقديم مساعدتها بأريئة منسقة ومتكاملة بهدف تجنب ازدواج الجهود وتبديد الموارد ؛

٢ - يرجو من الأمين التنفيذي :

( أ ) أن يقدم كل المساعدة الممكنة ، في إطار برنامج العقد ، الى لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات في أعمالها حتى يتسنى انجاز الدراسة خلال الفترة المقررة لبرنامج المرحلة الأولى ؛

( ب ) أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا المشروع الى الاجتماع التاسع لمؤتمر اللجنة الوزاري ؛

٣ - يرجو كذلك من الأمين التنفيذي أن يقوم ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، بتقديم هذا القرار الى المؤتمر المقبل لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المقرر عقده في طرابلس في آب/أغسطس ١٩٨٢ ( بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ) .